خلال استضافتهم في الصالون الإعلامي للحديث عن أهداف المجموعة

مجموعة الـ 26: لم نطرح أنفسنا كبديل لأحد وما يحركنا هو حب الكويت والحرص على مستقبلها

بعض أعضاء مجموعة الـ 26 خلال استضافتهم في الصالون الإعلامي (هاني الشمري)

محمد هلال الخالدي

استضاف الصالون الإعلامي اعضاء «الحملة الوطنية للعمل على وقف استنزاف الثروة الوطنية» والتي باتت تعرف باسم مجموعة 26 وذلك بهدف التعريف بها وبأهدافها وأسباب تأسيسها مساء أمس الأول وسط حضور من الإعلاميين والمثقفين وقد اكد الحضور أنهم لم يطرحوا أنفسهم كبديل لأحد وما يحركهم هو حب الكويت والحرص على مستقبلها. بدأت الندوة بحديث للدكتور علي الزعبي الذي قال: لم نطلق على أنفسنا تسمية «مجموعة 26» وانما جاءت هذه التسمية من الصحافة، وأضاف: لم نقدم أنفسنا كبديل لأي تنظيم سياسي ولن نكون تنظيما سياسيا وانما نحن مجرد مجموعة من المواطنين استشعروا حالة الخطر والتراجع التي تعيشها البلاد، وانطلقنا من ثلاث قضايا محددة هي: قضية الهدر في المال العام، وقضية الفساد المستشري في المؤسسات بجميع مستوياته صغيرا كان أو كبيرا، وقضية التنمية التي توقفت منذ عقود. فالمجموعة توصلت من خلال عدة اجتماعات تم عقدها قبل أشهر الى أن هناك من أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية من يسعى لبناء مجد شخصي على حساب ثروات الكويت ومصالح شعبها العامة، ونحن كمواطنين لن نقبل باستمرار هذا الوضع. وأضاف د.الزعبي ان هناك من يحاول أن يحول الانتباه الى قضايا الفساد والهدر المالي الكبير وتوقف التنمية الى قضية شخصية تتعلق بأعضاء المجموعة والتشكيك في ولائها وأهدافها لدرجة الاتهام بأننا نسعى الى الانقلاب على الدستور، وأكمل: نؤكد أننا اذا ما علق الدستور فسنكون أول من يقف ضد ذلك، ونحن وقفنا سابقا في دواوين الاثنين ولن نقبل أن يزايد علينا أحد في حرصنا على بلدنا وعلى الحياة الديموقراطية. وأوضح د.علي الزعبي ان فكرة تأسيس المجموعة بدأت من عبدالله المفرج ثم بدأت الاتصالات وعقد الاجتماعات الى أن توصلنا الى الاتفاق حول القضايا الثلاث المذكورة.

لقاء سمو الأمير

وحول لقاء أعضاء مجموعة 26 بصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد قال المتحدث باسم المجموعة الإعلامي يوسف الجاسم: لن نخوض في تفاصيل ذلك اللقاء انطلاقا من احترام «حرمة المجالس» وبالتالي كل ما أثير حول ذلك اللقاء من اتهامات باطلة وتشكيك بالنوايا هو تكهنات وتفسيرات تخص أصحابها، وأكد الجاسم ان أعضاء المجموعة اتفقوا على ألا يدخلوا في سجال مع أي شخص أو جهة تحاول التشكيك بالنوايا والتجريح بأشخاص أعضاء المجموعة، فهم جميعا من خيرة أبناء الكويت المشهود لهم بالعمل الوطني والدفاع عن الدستور ويكفينا شرفا شهادة صاحب السمو الأمير وإشادته بأعضاء المجموعة وأهدافها المعلنة.ومن جانبه أكد جاسم العون ان من ينظر في أسماء أعضاء المجموعة فسيدرك أنهم جميعا أصحاب تاريخ مشرف في العمل الوطني والدفاع عن الدستور والديموقراطية، فكيف يطعن البعض بهذا التاريخ وكيف تستجيب وسائل الإعلام لمثل هذا الطعن وهي التي يديرها المستنيرون، وأكد اننا قلنا لصاحب السمو الأمير اننا لن نقبل بغير الديموقراطية وكان رد سموه واضحا حين قال «وأنا عاشق للديموقراطية» وأضاف العون اننا نعيش اليوم مأساة كبرى تتمثل في تشكيل الحكومة خلال السنوات الثلاث الماضية، فالحكومة الحالية شلت البلد فمن واجبنا أن نتحرك، نحن اجتهدنا وهذا هو اجتهادنا قد نصيب وقد نخطئ. كما تحدث عبدالوهاب الهارون فقال: وضع الكويت اليوم خطير جدا، فكل المؤشرات تدل على زيادة مؤشر الفساد وتراجع مؤشر التنمية رغم توافر كل أجهزة الرقابة والمحاسبة. المشكلة أن لدينا أعضاء في السلطتين التشريعية والتنفيذية أصبحوا يتنافسون على دغدغة مشاعر المواطنين واستغلال ثروة البلد في مقترحات شعبية لا تساهم الا في هدر المال العام.

القطاع النفطي

وبدوره قال موسى معرفي ان القطاع النفطي، وهو أهم قطاعات الدولة ومصدر دخلنا الوحيد، يعاني من مشاكل وخلل كبير في ظل انعدام الرقابة، فالكويت اليوم تنتج 2,5 مليون برميل يوميا بالرغم من أن الخطة كانت تقتضي ان يصل الانتاج الى 3 ملايين برميل يوميا في عام 2005، فأين الرقابة والمحاسبة ومن المسؤول عن هذا الخلل؟

ومن جانبه قال سامي النصف: كنت شاهدا على عملية الانهيار الاقتصادي التي تعيشها الكويت، وهو أخطر من الغزو، ولذلك كان لابد من خروج مثل هذه المجموعة للتصدي لما يحدث من هدر وتلاعب بمستقبل الكويت وحاضرها، وأضاف رغم هذا الوضع المأساوي أستغرب من يهاجم مجموعة من المواطنين تشكلت من كل أطياف المجتمع تنادي بوقف الهدر المالي ومحاربة الفساد وتدعو الى دفع عجلة التنمية، فهل هناك اعتراض على مثل هذه المطالبات؟ وأضاف ان قضايا الفساد مهولة ولا تحتمل الخلاف عليها وكثير ممن يثيرون الغبار هم من المستفيدين من هذا الفساد.

«الرأي الوطني» افتتحت موسمها الثقافي السياسي بندوة بعنوان «الدائرة الواحدة وآلية الانتخاب»

الحريتي: «كفانا تجارب على الشعب الكويتي» ونظام الدوائر الـ 5 لم يأخذ حقه في الممارسة

أسامة دياب

تباينت آراء المحاضرين في الندوة التي أقامتها ديوانية الرأي الوطني في افتتاح موسمها الثقافي السياسي تحت عنوان «الدائرة الواحدة وآلية الانتخاب»، بحضور النائب حسين الحريتي وأمين عام المنبر الوطني د.عبدالله النيباري والكاتب الصحافي فيصل عبدالله وجمع من رواد الديوانية والمهتمين بالشأن العام، ما بين مؤيد بشدة لنظام الدائرة الواحدة شريطة تطبيق التمثيل النسبي كأحد أفضل الحلول التي تحقق العدالة من خلال تمثيل كل أطياف المجتمع في البرلمان وتخلص المجتمع من العديد من الأمراض الاجتماعية، وبين معارض له من منطلق أن المواطن الكويتي ليس حقلا للتجارب بالإضافة إلى أن نظام الدوائر الخمس لم يأخذ حقه من الممارسة الكافية ولا مانع من إجراء تعديلات عليه وليس إلغاءه.

في البداية أعرب رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الأمة النائب حسين الحريتي عن عدم تأييده لنظام الدائرة الواحدة معتبرا أن نظام الدوائر الخمس لم يأخذ حقه من الممارسة الكافية، مشيرا إلى أن التطور الملحوظ في مخرجات الدوائر الخمس خلال مجلسي 2008 و2009 يعتبر نجاحا وتقدما للديموقراطية الكويتية ومؤشرا على زيادة وعي الناخب الكويتي بعد أن أستوعب التعديل الجديد وأصبح يتعامل مع الطرح والفكر والبرنامج الانتخابي والذي كان محصلته وصول 4 نساء للبرلمان حصلت اثنتان منهن على المراكز الأولى في دوائرهن بالإضافة إلى تناقص عدد الطعون في انتخابات 2008 عنها في انتخابات 2008.

وأوضح أنه يؤيد تعزيز إيجابيات نظام الدوائر الـ5 وتلافي سلبياته عن طريق معالجة أي خلل فيه، إنشاء هيئة انتخابية مستقلة تعنى بالعملية الانتخابية وتخفض الضغط على السلطة القضائية وتستخدم آلية جديدة في عملية الاقتراع باستخدام التقنيات الحديثة بالإضافة إلى إقرار قوانين مكافحة الفساد الذي سيعزز من وجود الشرفاء، مشيرا إلى أن اللجنة التشريعية قد وافقت على إقرار الذمة المالية وتضارب المصالح.

حسين الحريتي وفيصل عبدالله ود.محمد بوشهري في ديوانية الرأي الوطني (منين غوزال)

وصرح بأن اللجنة التشريعية بالمجلس وافقت على مقترحين مقدمين من النواب الأول يتعلق بالدائرة الواحدة بنظام التمثيل النسبي والثاني الدائرة الواحدة مع تخصيص 4 أصوات لكل ناخب وذلك لعدم وجود أي مخالفات دستورية فيهما، معربا عن تقديره لمن تقدموا بمثل هذه المقترحات لافتا إلى أن الأمر سيعرض للتصويت في مجلس الأمة، إلا أنه من وجهة نظر شخصية يرى ضرورة عدم القفز لنظام الدائرة الواحدة في ظل غياب الحياة الحزبية التي هي ضرورة لتطبيقه، معربا عن خشيته أن يدخلنا هذا النظام للمجهول خصوصا مع اعتماده نظام القائمة التي قد ينتج عنها حالة من الإحجام عن الانتخابات.

واستطرد قائلا: «كفانا تجارب على الشعب الكويتي» انتقلنا من الدوائر الـ 10 إلى الـ 25 ثم إلى النظام الحالي الذي سبق أن قلت أنه لم يأخذ حقه في التجربة وليس من العدل أن نحكم عليه في هذه الفترة القصيرة، موضحا أنه يمكن التغلب على الكثير من السلبيات بتطوير اللائحة الداخلية في مجلس الأمة سواء بالتعديل أو الإضافة لنطور من ممارستنا الديموقراطية ومراعاة التوزيع الجغرافي وعدد السكان في كل منطقة.

ومن جهته أكد الأمين العام للمنبر الوطني د.عبدالله النيباري أنه بعد 47 عاما من الحياة النيابية لم نجد أن الممارسة البرلمانية لم تتطور وسارت على غير ما كان يطمح له واضعو الدستور لأنها ممارسة انتقائية يغلب عليه الطابع الفردي وتفتقر للمعايير والمنهج، والديموقراطية تتطلب وجود كتل وأحزاب لها برامجها وأنشطتها ورؤيتها المستقبلية.

ولفت إلى أن أحد أهم أساليب تطوير الحياة السياسية هو اختيار نظام انتخابي يحقق ذلك، مشددا على أن ديموقراطيتنا عرجاء لأنه لا توجد ديموقراطية حقيقية في العالم بلا أحزاب.

وبدوره أعرب الكاتب الصحافي فيصل عبدالله عن تأييده المطلق لنظام الدائرة الواحدة شريطة اعتماد التمثيل النسبي كأساس فارق في التطبيق وجوهر العدالة، مشيرا إلى أن هذا النظام سيرتقي بآلية الانتخابات ويحمي المجتمع من العديد من الأمراض الاجتماعية ويعيد للانتخابات طابعها السياسي البحت بحيث تكون الكلمة فيها للبرامج الانتخابية وليس للطائفية، القبلية أو العوائلية، موضحا أن التمثيل النسبي يكفل لنا عدالة التمثيل ومرونة العمل الانتخابي.

وأشار عبدالله إلى أننا بطرح فكرة الدائرة الواحدة كنظام انتخابي نحن أمام إشكالية فإما أن نطبقها كما ينبغي وبنفس الطريقة التي نجحت بها في حوالي 60 دولة من دول العالم أو نطبقها بأسلوب خاطئ مثلما فعلت بعض الدول بغرض السيطرة وتشتيت المجتمع والتكتلات المؤثرة على أصحاب القرار، موضحا أن التمثيل النسبي يحدد لكل ناخب صوت واحد ويضع طريقتين للترشح أما أن يكون مستقلا أو ضمن قائمة تشكل من 2 إلى 50 هم عدد مقاعد البرلمان وتحسب الأصوات بحساب عدد من توجهوا لصناديق الاقتراع ويقسم المجموع على عدد مقاعد البرلمان وبالتالي يكون الناتج عدد الأصوات الذي يخول صاحبه لنيل مقعد في البرلمان فإذا كان الناتج 1000 صوت مثلا بالتالي أي مرشح مستقل سيحصل على ألف صوت سيحصل على مقعد في البرلمان أما إذا حصلت قائمة من القوائم على 5000 صوت بالتالي تحصل على 5 مقاعد في البرلمان. ومن جهته أكد الناشط السياسي م.محمد بوشهري أن قضية الدوائر في الكويت مرت بعدة متغيرات كانت 10 دوائر مع بداية الحياة النيابية في الكويت نصيب كل دائرة خمس نواب وبعد حل مجلس الأمة في سنة 1976 وعودة الحياة النيابية في 1981 تغير هذا القانون وتحولت الكويت إلى نظام الـ 25 دائرة نصيب كل دائرة نائبان.

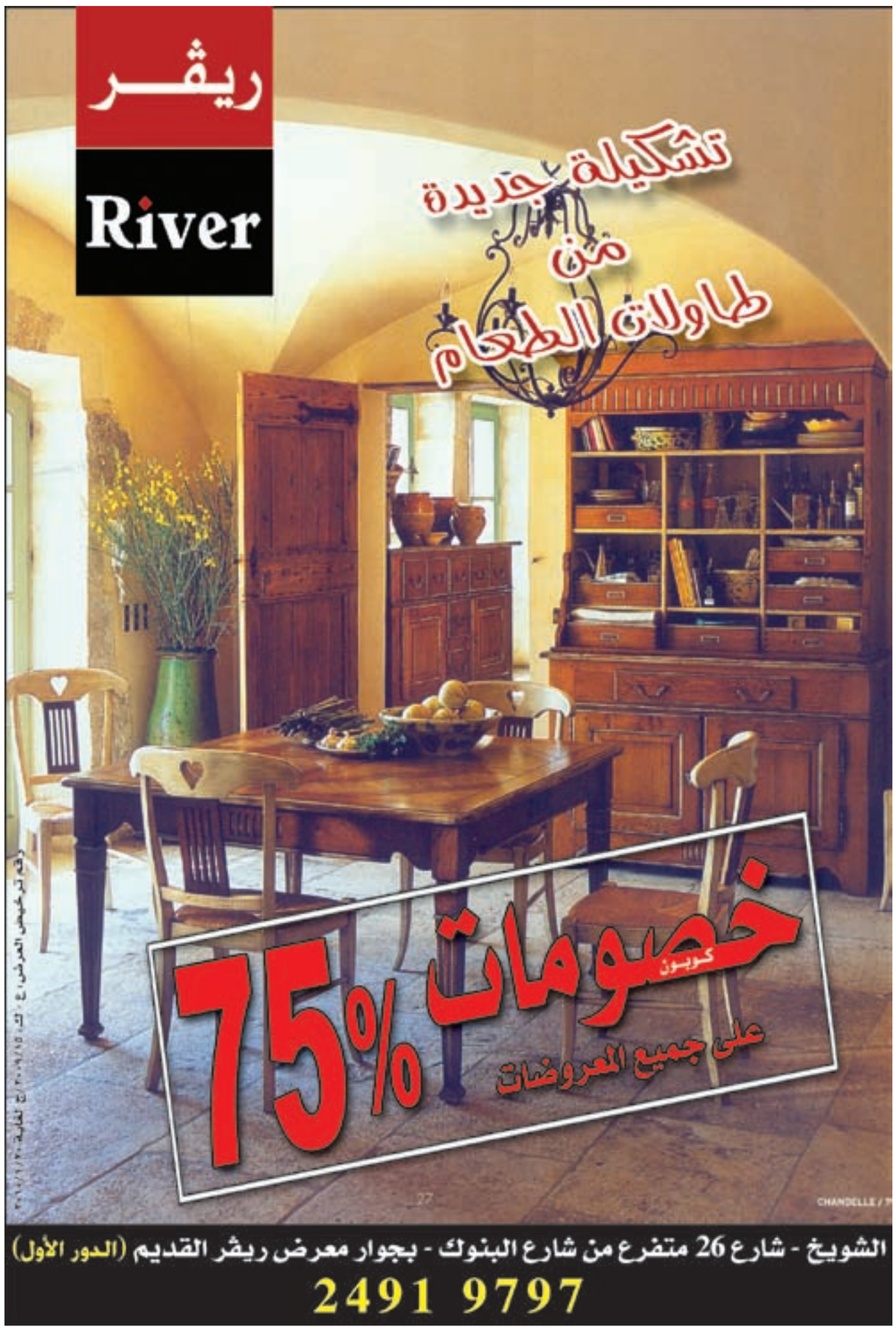

تتلقى المشاركات من الكويت والوطن العربي في 19 مجالاً

جائزة الشيخ سالم العلي للمعلوماتية تستقبل طلبات التطوع في أعمالها لعامها التاسع

قال مدير جائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية د.خليل ابل ان ادارة الجائزة بدأت باستقبال طلبات التطوع في اعمال الجائزة لعامها التاسع من الكويت والوطن العربي عبر موقع البرنامج الالكتروني.

واضاف ابل في تصريح صحافي اليوم ان الجائزة التي تأسست في الكويت عام 2001 تعد منهج عمل تنموي في مجال المعلوماتية والثقافة الرقمية وتعتبر جهة مستقلة غير ربحية تنهض بجهود العمل التطوعي والجمعي لايمانها بأهميته ودوره الاساسي في بناء المجتمع المعاصر.

واشار الى ان الجائزة تسعى الى دفع عجلة التطوع نحو المزيد من العطاءات والانجازات حيث قامت بتطوير نظام آلي يتضمن جميع الاعمال التطوعية من مكونات فهرس المتطوعين وجدول الاعمال التطوعية وتوثيق العمل التطوعي بهدف تنظيمها وادارتها.

وقال ان فهرس المتطوعين يهدف الى التعريف باسماء المتطوعين وخبراتهم ومؤهلاتهم وسهولة الوصول اليهم من خلال ما يتضمنه النظام من بيانات مفصلة عنهم.

د.خليل أبل

واوضح ان توثيق العمل التطوعي يسعى الى ترسيخ روح هذا العمل وتمييز المتطوعين من خلال ادائهم وفقا لمعايير قياس الجهد التطوعي من ساعات التطوع والدقة والانجازات التي حققوها ومن ثم تكريمهم حسب مستواهم.

يذكر ان الادارة ستستقبل طلبات المتطوعين في 19 مجالا متاحا للراغبين وهي تأهيل المشاركات بجوائز المعلوماتية وتقييم المشاركات وترشيح المستحقين للجوائز التقديرية وتصميم سلسلة الثقافة المعلوماتية واعدادها وادارة الندوات والمحاضرات او القاؤها. وتشمل المجالات المتاحة ايضا تنظيم ملتقى المعلوماتية وادارة فهرس الافراد وادارة مكتبة المعلوماتية وتطويرها وادارة المنتدى الالكتروني وتطويره وادارة الموقع الالكتروني وتنظيم النشاط الاعلامي والعلاقات العامة وتوثيق معلومات الجائزة وتصميم المطبوعات واعداد الافلام الوثائقية.

الحربي: المجلس هو المسؤول عن حل قضية المديونيات

استنكر رئيس الحملة الوطنية الشعبية حمد الحربي وضع مديونيات المواطنين امام اي مكاسب شخصية للاعضاء او المتاجرة فيها لمكاسب انتخابية، موضحا ان الحملة تؤكد ان النائب الذي يلتزم بان يرفع هذا الهم من قلب المواطنين ويساندهم في حل اهم قضية تشغل بالهم سيكون له وضع مهم في الانتخابات المقبلة امام بسطاء الناس.

وتابع اما من عارض وضع حل لقضية المديونيات من النواب الحاليين فهم من سيمتنع الناس عن التصويت لهم.

واكد الحربي ان الكويت بلد الخير وبلد يعز مواطنيه ولن تتخاذل الحكومة في قبول حل يعرضه مجلس الامة لحل مشكلة المديونيات.

واشار الحربي في تصريح صحافي الى ان المجلس هو المسؤول الاول عن وضع قضية المديونيات من ضمن اولوياته.

من إصدارات «مركز البابطين للترجمة» بالتعاون مع دار الساقي

«الجينة الأنانية» كتاب عن علم الأحياء وإفساد المخططات «الشريرة» للجينات البشرية

صدر عن «مركز البابطين للترجمة» بالتعاون مع «دار الساقي»، في بيروت ترجمة لكتاب «الجينة الانانية» الذي يندرج ضمن علم الاحياء والجينات وامتداداته الاجتماعية والسلوكية ولاسيما منها تفسير بيولوجيا الانانية وبيولوجيا الايثار.

ويعتبر الكتاب سفرا في عالم الجينات واشكالاتها المعقدة عبر امثلة سلسة وحية ومعيشة، طبيعية وتجريبية، بشرية وغير بشرية، ليبدو وكأن مؤلفه يمسك بأسرار ومكتشفات كل من علم الاحياء وعلم الاجتماع ويحاول ان يوصل اكبر قدر من مبادئ ونظريات هذا العلم وذاك لشرائح القراء على اختلاف مستوياتهم.

والكتاب من تأليف عالم البيولوجيا ريتشارد داوكنز وترجمة تانيا ناجيا ويقع في 440 صفحة من القطع الوسط موزعة على 13 فصلا تتناول المضاعفات الجينية و«آلة الجينات وحركة الجينات من خلال علاقات البشر والتخطيط الاسري وعبر الاجيال ولدى الجنسين اضافة الى قدرة الجينة على التأثير والتطور».

ويأتي اصدار هذا الكتاب ضمن توجهات مركز البابطين للترجمة ورئيسه عبدالعزيز سعود البابطين لتشجيع دور النشر العربية على نشر الثقافة العلمية والاكتشافات المعاصرة في مجالات المعرفة التقنية والتكنولوجية.

ويمكن طلب الكتاب مباشرة من دار الساقي في بيروت ووكلائها في الدول العربية، وفي الكويت يمكن الحصول على الكتاب من جناح دار الساقي في معرض الكويت الدولي للكتاب الذي يفتتح الاسبوع المقبل في الكويت. ويسعى داوكنز من وراء الكتاب الى شرح خريطة جيناتنا الانانية «كي نستطيع افساد خططها» اذ يرى المؤلف ان مجتمع الانسان المبني على قانون الجينات الاناني من الممكن ان يكون منفرا ومزعجا العيش فيه وان السبيل الوحيد لتجنب ذلك هو تعليم «جيناتنا» الكرم والغيرية. ويعرف الكتاب «الجينة الانانية» بأنها «مجرد جزء مادي صغير من الحمض النووي الريبي المنقوص الاوكسجين، وهي تحاول ان تتكاثر في الجمعية الجينية عبر المساعدة على برمجة الاجساد التي توجد فيها بغية البقاء والتوالد، ويجادل في حقيقة ان الجينة قادرة على مساعدة نسخ طبق الاصل عنها متوافرة في اجساد اخرى «ليبدو الامر اشبه بالايثار الفردي لكنه نتيجة انانية الجينة» ليبين من ثم ان الجينات يمكن تطويرها خلافا للاعتقاد السائد ان الطباع المتوارثة جينيا ثابتة ويتعذر تعديلها «فقد تعلمنا جيناتنا ان نكون انانيين لكننا لسنا مجبرين على الامتثال لها طوال حياتنا».